

Final Project 1

Code: MGM 496-PMG496

Final project 1

Project Management
Midocean University

عنوان المشروع

دور المنشآت الصغيرة والمتوسطة في النمو الاقتصادي

أسم الطالب

محمد علي سلطان العلي

مشروع تخرج- 1

كلية الإدارة- جامعة ميدأوشن

إشراف

د. عبدالرحيم الدر

عضو هيئة التدريس- كلية الإدارة- جامعة ميدأوشن

1.1. المقدمة

تُمثل المنشآت الصغيرة والمتوسطة (SMEs) الركيزة الأساسية للنمو الاقتصادي ومحركًا حيويًا للابتكار والتنمية في جميع أنحاء العالم، سواء في الاقتصادات المتقدمة أو النامية. يتجاوز دور هذه المنشآت مجرد المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي؛ إذ إنها تُشكل شبكة داعمة للاقتصادات الوطنية، وتُعزز من قدرتها على الصمود والتكيف مع المتغيرات الاقتصادية العالمية. ففي الغالبية العظمى من الدول، تُمثل المنشآت الصغيرة والمتوسطة ما يزيد عن 90% من إجمالي عدد الشركات وتوظف نسبة هائلة من القوى العاملة، مما يؤكد على دورها الاجتماعي والاقتصادي في خلق فرص العمل وتوليد الدخل المستدام. إن مرونتها وقدرتها على التخصص تجعلها بيئة خصبة لتبني التقنيات الجديدة وطرح حلول مبتكرة، الأمر الذي يضعها في صدارة جهود التنمية الشاملة.

في سياق التحولات الاقتصادية الكبرى التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط، تبرز المملكة العربية السعودية كنموذج رائد يسعى لتعزيز مكانة المنشآت الصغيرة والمتوسطة ضمن إطار طموح. ومع إطلاق رؤية المملكة 2030، أصبح تنويع مصادر الدخل والتقليل من الاعتماد على النفط هدفًا استراتيجيًا، حيث وُضعت المنشآت الصغيرة والمتوسطة في صلب هذه الاستراتيجية. تتجلى هذه الأهمية في تحديد مستهدفات واضحة لرفع مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي بشكل كبير، انطلاقًا من إدراك القيادة لدورها المحوري في تحفيز ريادة الأعمال، ودعم المحتوى المحلي، وتعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني على الصعيدين الإقليمي والدولي.

1.2 مشكلة الدراسة

على الرغم من الأهمية المتزايدة للشركات الصغيرة والمتوسطة، يواجه العديد منها تحدياتٍ مثل محدودية فرص الحصول على التمويل، ونقص العمالة الماهرة، والعوائق التنظيمية. تُعيق هذه التحديات قدرتها على التوسع والمساهمة بشكل كامل في النمو الاقتصادي. يسعى البحث إلى فهم كيفية التغلب على هذه العقبات وتعزيز مساهمة الشركات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني.

1.2.1 فجوات على المستوى النظري:

على الرغم من الإجماع الدولي والمحلي على الدور المحوري الذي تلعبه المنشآت الصغيرة والمتوسطة (SMEs) كقاطرة للنمو الاقتصادي ومحفز للابتكار وخلق فرص العمل خاصة في التنمية الوطنية مثل رؤية 2030 في المملكة العربية السعودية إلا أن هذا القطاع لا يزال يعمل في ظل بيئة مليئة بالتحديات الهيكلية والتشغيلية الجوهرية.

تتركز هذه التحديات في محاور رئيسية، أبرزها ما ينعكس سلبيًا على قدرتها على الاستثمار في التوسع والتكنولوجيا. يضاف إلى ذلك نقص العمالة الماهرة والكفاءات المتخصصة التي تحتاجها المنشآت لمواكبة التطورات الرقمية والسوقية، وأخيرًا، العوائق التنظيمية والإجرائية التي قد تؤدي إلى زيادة الأعباء التشغيلية وتقليل المرونة.

تتركز هذه التحديات في محاور رئيسية، أبرزها: محدودية فرص الحصول على التمويل الكافي والمناسب لمراحل نموها، وهو ما ينعكس سلبيًا على قدرتها على الاستثمار في التوسع والتكنولوجيا. يضاف إلى ذلك نقص العمالة الماهرة والكفاءات المتخصصة التي تحتاجها المنشآت لمواكبة التطورات الرقمية والسوقية، وأخيرًا، العوائق التنظيمية والإجرائية التي قد تؤدي إلى زيادة الأعباء التشغيلية وتقليل المرونة.

الأهمية الاقتصادية المُعترف بها والتوقعات التنموية العالية المعقودة على هذا القطاع (كأحد الركائز الأساسية لتنويع.

الواقع الفعلي للقطاع والمُتمثل في مجموعة من التحديات المنهجية التي تُعيق قدرته على التوسع والبقاء والاستدامة، مما يحد من مساهمته الكاملة في الناتج المحلي الإجمالي وفي تحقيق التنمية الشاملة

1.2.1 فجوات على المستوى التطبيقي:

يوجد قصور عملي في قدرة المنشآت الصغيرة والمتوسطة على جذب وتطوير واحتفاظ بالعمالة الماهرة اللازمة لمتطلبات السوق الحديثة (المهارات الرقمية، الإدارة الاستراتيجية).

تدني التنافسية في الأجور لعدم قدرة المنشآت الصغيرة على منافسة الشركات الكبرى في تقديم الحوافز والمزايا والأجور الجذابة للكفاءات العالية.

نقص البرامج المخصصة في ضعف وجود برامج تدريب وتأهيل عملية ومُصممة خصيصاً لتلبية احتياجات المنشآت الصغيرة من حيث الحجم والميزانية، مما يقلل من الاستثمار في رأس المال البشري.

ارتفاع معدلات الدوران الوظيفي في ارتفاع معدل ترك الموظفين المهرة للعمل في المنشآت الصغيرة بحثاً عن فرص نمو وظيفي أفضل في بيئات عمل أكثر استقراراً أو أكبر حجماً.

2.2 أهمية الدراسة.

تكتسب هذه الدراسة أهمية كبيرة لأنها تُسلط الضوء على الدور المحوري الذي تلعبه الشركات الصغيرة والمتوسطة في دفع عجلة النمو الاقتصادي المستدام وتوفير فرص العمل. ومن خلال فهم تحدياتها وإمكانياتها، يُمكن لصانعي السياسات والمستثمرين وضع استراتيجيات لدعم هذا القطاع الحيوي. وستُسهم النتائج في تحسين بيئة الأعمال، وزيادة الإنتاجية، وتشجيع الابتكار.

1.3.1 على المستوى النظري.

تضييق الفجوة بين النظرية والتطبيق حيث تسعى الدراسة إلى تجاوز التنظير العام حول أهمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة لتقديم إطار تحليلي دقيق يربط بين التحديات المحددة (التمويل، الكفاءات، التنظيم) وبين الأداء الفعلي للمنشآت. وهذا يساهم في سد الفجوة بين الإطار النظري لنمو الأعمال والواقع العملي في البيئة المحلية

تطوير الإطار المفاهيمي للدعم: تساهم الدراسة في تطوير النظريات المتعلقة بآليات الدعم الحكومي الموجه لقطاع الأعمال، من خلال تحديد أيّ الأشكال والسياسات هي الأكثر فعالية وذات كفاءة في بيئة اقتصادية تتسم بالتحول، مما يقدم إضافة لنظرية المؤسسات (Institutional Theory) ونظرية ريادة الأعمال.

1.3.1 على المستوى التطبيقي.

توجيه السياسات والبرامج: توفر الدراسة تحليلاً دقيقاً ومبنياً على الأدلة لفعالية برامج الدعم الحالية. وستساعد هذه النتائج الهيئات المسؤولة على إعادة توجيه مواردهم نحو المجالات التي تحقق أكبر أثر (سواء في تسهيل التمويل أو تطوير المهارات)، مما يضمن استخداماً أكثر كفاءة للمخصصات المالية الوطنية.

تسهيل البيئة التنظيمية: تقدم الدراسة مقترحات واضحة ومحددة لتبسيط الإجراءات التنظيمية والقانونية وتقليل العوائق البيروقراطية. وهذا يمكن أن يؤدي إلى إصدار تشريعات جديدة أو تعديلات في اللوائح القائمة تسرع من تأسيس ونمو المنشآت.

تحقيق أهداف الرؤية: تساهم النتائج في توفير خريطة طريق عملية لمساعدة المملكة في تحقيق المستهدفات الطموحة لرؤية 2030 المتعلقة بزيادة مساهمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي

قائمة المراجع

1. OECD. (2023). Enhancing SMEs and Entrepreneurship for Productivity and Inclusive Growth. OECD Publishing.
2. World Bank. (2022). Small and Medium Enterprises (SMEs) Finance Overview.
3. Saudi Vision 2030. (2023). National Transformation Program.
4. Almunajjed, M., & Sabbagh, K. (2021). The Role of SMEs in Economic Diversification in Saudi Arabia. McKinsey & Company.
5. International Monetary Fund (IMF). (2022). SMEs and Economic Growth: Global Perspectives.